

چکیده‌های عربی و انگلیسی

# دراسة الجريمة المنظمة من منظور الفقه

حميد سليمان  
عباس علي سلطاني  
محمد تقي فخلعي

## الملخص

الجريمة المنظمة هي عمل إجرامي تقوم به جماعة تتألف أكثر من شخصين متواطئين على ممارسته بشكل مبرمج و هادف خلال حيز زمني متصل وطويل، من أجل جني منافع مادية.

يتوصل هذا المقال بدراسة وصفية تحليلية ومن خلال تناول مفهوم الجريمة المنظمة و أركانها إلى أن تنظيم الجريمة في معناه الحديث لا يتوافر في المصادر الفقهية، إلا أنه من الممكن العثور عليه في بعض الظواهر الإجرامية في صدر الإسلام منها حادثة الإفك، و مؤامرة مسجد الضرار، إضافة إلى بعض العناوين الفقهية الإجرامية كالبغي والمحاربة والتواطؤ.

جستارهای  
فقهی و اصولی  
سال سوم، شماره پیاپی نهم  
زمستان ۱۳۹۶

۲۰۰

في هذا الاتجاه الفقهي، يعتقد كاتبوا هذا المقال أن على أساس وجهات النظر الفقهية تسبب تنظيمية هذه الجرائم، تشديد عقوبة الجريمة وحتى تغير عنوانها. و في نفس السياق يذهب المقال إلى أن الجرائم المنظمة من الجرائم المستحدثة التي لا تتواجد كل أركانها في الفقه. إلا ان كشف الضابط والمناطق يمكننا من تحليل مثل هذه الجرائم. فمن هذا المنطلق، الفساد في الأرض الذي يمكن عده مناطقاً فقهياً لا تصاف عمل بالاجرامي، يظهر بشكل واضح في الجرائم المنظمة وذلك ان هذه الجرائم تشيع الفساد في المجتمع فيمكن وضع العقوبات لها معتمدا على هذا المناطق و فرزها من الجرائم الجماعية و جرائم التشكيلات العصابية و بالتالي وضع عقوبة اشد لها قياسا للاخيرين.

**المفردات الدليلية:** الجريمة المنظمة، حادثة الإفك، مؤامرة مسجد الضرار، البغي، المحاربة، الفساد في الأرض.

# دراسة إيقاع الشخص الفضولي مركزة على تناول طلاق الفضولي

علي اكبر ايزدي فرد  
سيد مجتبی حسین نژاد

## الملخص

هناك إختلاف عند الفقهاء في إمكانية إيقاع الفضولي بما فيه من طلاق الفضولي. لم يعتبر بعض الفقهاء وقوع الإيقاعات صحيحة من جانب الشخص الفضولي ومنها الطلاق؛ معتمدين على بعض الأدلة كالإجماع على عدم صحة الإيقاع الفضولي، و عدم قابلية التعليق للإيقاعات. فيما قد جؤز بعضهم وقوع إيقاع الفضولي إلا في الطلاق و العتق. كما توقف و تردد عدد منهم في المسألة و عمم البعض صحة إيقاع الفضولي في جميع الإيقاعات.

يعتقد كاتبوا المقال أنه لا وجه لبطلان مثل هذه الإيقاعات و منها الطلاق نظراً إلى وجود المقتضى للصحة (الإذن اللاحق لصاحب الحق الذي كان قد تم الإيقاع دون إذنه) و عدم وجود المانع بعد توجيه النقد إلى إجماع الفقهاء على بطلان الإيقاع الفضولي و نظرية بطلان التعليق في الإيقاعات؛ و هذا جاء نتيجة دراسة أدلة الفقهاء و نقدها و مناقشة الأدلة المخالفة قائماً على الأسلوب التحليلي و الإسنادي في البحث.

**المفردات الدليلية:** إيقاع الفضولي، طلاق الفضولي، الإجماع على عدم صحة الإيقاع الفضولي، التعليق في الإيقاعات، صحيحة الحلبي.

## اعتبارُ «لا قود لمن لا يقاد منه» قاعدةً فقهية

رزاق ادبي فيروز جاه  
محمد محسني دهكلاني  
امان الله عليمرادي

### الملخص

قد ذهب الفقهاء في مسألة قتل المجنون عمداً على يد العاقل إلى نفي القصاص و وجوب دفع الدية خلافاً للقاعدة الأولية. دليل هذا الرأي المجمع عليه بظاهره، رواية من الإمام الباقر عليه السلام مسماة بـ «صحيحة أبا بصير».

بما أن محتوى الحديث يناوي المبادي الرئيسة لباب القصاص فخصص الفقهاء الحديث لمورده - أي قتل المجنون - مجتنباً تسربه إلى قضايا أخرى.

كتبوا هذا المقال يعدّون عبارة «لا قود لمن لا يقاد منه» في ذيل الحديث تعليلاً للحكم، مخالفين للرأي المشهور عند الفقهاء. ومن هذا المنطلق يعتبرون مفاد الحديث قاعدة عامة غير مخصصة لقضية جزئية دون أخرى. فيقترحون على ذلك تأسيس قاعدة فقهية عامة، فقاموا في البداية بدراسة مستندات القاعدة وأسنادها، ثم عملوا على توضيح مفاد القاعدة ونطاقها. و ينهون المقال بعدّ الموارد التي يمكن دخولها تحت القاعدة معتمدين على «إتحد المناط» و «عموم التعليل».

**المفردات الدليلية:** قتل العمد، القصاص، نفي القصاص، قاعدة "لا قود لمن لا يقاد منه" الفقهية، صحيحة أبا بصير.

جستارهای

فقهی و اصولی

سال سوم، شماره پیاپی نهم

زمستان ۱۳۹۶

۲۰۲

# أسباب ثبوت حق الحبس وسقوطه في عقود المعاوضة .. دراسة فقهية قانونية

أعظم اميني  
محمد حسن حائري  
حسين ناصري

## الملخص

حق الحبس حق قائم على الامتناع؛ بمعنى أنه يمكن لكل من طرفي عقود المعاوضة بعد الانتهاء من العقد، الامتناع عن تسليم المال المنتقل إلى الطرف الآخر خلال العقد إلى أن يقبل الطرف الآخر تسليم المال إليه حيث يتم التسليم من الطرفين في آن واحد. تتناول هذه الدراسة شرائط ثبوت الحق وسقوطه في عقود المعاوضة اعتمادا على أسلوب وصفي تحليلي وجمع المعلومات في المكتبة وتنتهي إلى هذه النتيجة أن هناك عدة شروط لثبوت حق الحبس وسقوطها، منها: وجود عقد معاوضة صحيحة بين الطرفين، وجود التزامات رئيسة ومتبادلة، كون المبيع و المثلثم حاليين، عدم تسليم أي من المبيع و الثمن من قبل الطرفين سابقا، و استعداد أحد من الطرفين لتسليم الحق مؤكدا على أهمية شرط وجود التزامات رئيسة و متبادلة لثبوت هذا الحق .

و أسباب سقوط هذا الحق في عقود المعاوضة هي: إرادة أي من ذوي الحقين (إسقاط الحق من قبل الطرفين)، تسليم أحد العوضين من قبل المتعاقدين، أخذ الضمان و الحوالة بالنسبة للمبيع و الثمن الكليين، تحديد الأجل لتسليم المبيع أو الثمن، زوال الدين الذي قد وقع مقابل المبيع أو الثمن، إعتبار العرف الحق ساقطا. و إسقاط الحق بإرادة الطرفين يعدّ السبب الأكثر أهمية من بين الأسباب الآنف ذكرها.

**المفردات الدليلية:** حق الحبس، شروط حق الحبس، شروط اسقاط حق الحبس،

عقود المعاوضة، الالتزام المتبادل.

# ماهية قاعدة «الزّرع للزّارع و لو كان غاصباً» و نطاقها

حميد رضا موسوي پور  
غلامرضا يزداني

جستارهای  
فقهی و اصولی  
سال سوم، شماره پیاپی نهم  
زمستان ۱۳۹۶

۲۰۴

## الملخص

القواعد الفقهية تؤدي دوراً واسعاً في استخراج الفروع الفقهية والقانونية. منها قاعدة «الزّرع للزّارع و لو كان غاصباً». تنص العبارة الأخيرة من مادة ۳۳ للقانون المدني على أنّ: «من قام بزّرع بذوره أو بذور شخص آخر في أرض آخر فالحصاد يعود إلى مالك البذر و إن كانت الأرض مغصوبة».

هذا المقال يتناول فروع هذه القاعدة معتمداً على الاسلوب التحليلي و الوصفي. و في النهاية بعد أن يثبت الكاتب هذه القاعدة للمحاصيل الناتجة من البذر و يعمّمها على المحاصيل الناجمة من الشجر، فيستخلص أن نتاج الحيوانات و أجرّة الزّرع بالنسبة للغاصب هي من مستثنيات القاعدة و تتميز بحكم مستقل.

**المفردات الدليلية:** الزّراعة، الزّارع، المزارعة، الغاصب، أجرّة الزّرع، قاعدة «الزّرع للزّارع و لو كان غاصباً».

# وقفة في حدود القاعدة الفقهية «التعزير في كل عمل المحرّم»

حسين جعفري  
مصطفى رجايبور  
غلامحسن دلاور

## الملخص

تقوم هذه المقالة بدراسة آراء الفقهاء حول قاعدة «التعزير في كل عمل محرّم». تعتبر هذه القاعدة من القواعد المشهورة بين المتقدمين و المتأخرين من الفقهاء. وهي قاعدة إصطیادیة من مضامين الأدلة التي لم ينفها أحد من الفقهاء بعد. لكنها بشهرتها لا تخلو من الإشكال.

موضوع القاعدة هو تعميم التعزير إلى جميع المحرّمات حيث يحقّ لحاكم الشرع وفقاً لهذه القاعدة أن يحكم بالتعزير في الأعمال و الجرائم المحرّمة فقهياً التي لا حدّ لها.

الغرض من هذا البحث هو النقد والرفض لإعتماد القاضي على هذه القاعدة في تجريم المعاصي التي لا عقوبة لها في الشرع و بشكل عام، نقد التجريم المزدوج (إستناداً إلى النصوص الشرعية و القانون).

وفي نهاية المطاف و بعد ذكر الأدلة و دراستها يستنتج أنه لا يمكن الإعتماد على هذه القاعدة لعدم الدليل الموثق إلا أن نعترف بالتساوي بين الجريمة و المعصية. الامر الذي لا يمكن اعتباره صحيحاً لعدم التلازم و العلاقة بين الجريمة و المعصية.

**المفردات الدليلية:** التعزير، الحد، العقوبة، الحرام، الجريمة.

# دراسة نظرية إختلاف الطلاق بالعرض عن الطلاق الخلعي و الآثار المترتبة عليها

احمد مرتاضي  
حسين حاجي حسيني  
مهدي صفرخاني

## الملخص

قد طرح بعض فقهاء الإمامية نوعاً من الطلاق بجانب طلاق الخلع يسمى بالطلاق بالعرض أو الطلاق بالفدية. يقوم هذا المقال بدراسة مفصلة لماهية هذا النوع من الطلاق و آثاره الفقهية و الحقوقية قياساً للطلاق الخلعي اعتماداً على أسلوب وصفي تحليلي و معلومات قد تم الحصول عليها من المصادر المتواجدة في المكتبات. يؤدي التمحيص في أدلة الموافقين و المعارضين الكاتب بأن هكذا الطلاق صحيح و يليه الأثر القانوني فيملك الرجل الفدية التي تسلم من الزوجة. و يستدل لذلك على عموم و إطلاق الأدلة الرئيسة منها: أوفوا بالعقود، أصل حلية العقود، قاعدة «المؤمنون عند شروطهم» الفقهية و صحة نظرية الإيقاع المشروط. و النقطة الأخرى هي أنه لا يشترط في ماهية هذا الطلاق وجود الكراهة بين الزوجين و إستعمال كلمة خلع في صيغة الطلاق خلافاً لما نرى في الطلاق الخلعي. كما لا تعتبر الفدية أو العوض ركناً لماهيته و لا يحق للمرأة الرجوع إلى العوض بعد الإنفصال إلا أن الزوج مسموح للرجوع إلى العلاقة الزوجية السابقة قبل إنتهاء العدة؛ فيعد هذا الطلاق من الناحية القانونية طلاقاً إتفاقياً. و ذلك أن الأصل اللفظي و العملي الأولى في الطلاق، كون الطلاق رجعياً و الطلاق الإتفاقي هو من أنواع الطلاق الرجعي خلافاً للطلاق الخلعي. فمن الناحية الفقهية و القانونية يمكن أن يندرج الطلاق بالعرض ضمن عقد مستقل غير محدد، اشتراط العوض ضمن الطلاق، اشتراط الطلاق ضمن عقد لازم، الجعالة على الطلاق، الصلح المعوض أو الهبة المعوضة على الطلاق.

**المفردات الدليلية:** الطلاق، الطلاق بالعرض، الطلاق الاتفاقي، الطلاق الرجعي، عقد غير محدد، طلاق الخلع.

جستارهای  
فقهی و اصولی

سال سوم، شماره پیاپی نهم  
زمستان ۱۳۹۶

۲۰۶



# **An Analysis of Systematic Crimes through the Lens of Jurisprudence**

**Hamid Soleimani**

**Abbasali Soltani**

**Mohammadtaghi Fakhlaee**

## *Abstract*

Systematic crimes are referred to a collective criminal act in which more than two people are involved and last for a noticeable period of time. Such a crime is committed meaningfully and through conspiracy to make financial interests. Utilizing a descriptive-analytical method, the researchers have studied the concept and elements of systematic crime. Clearly, systemacity of crime in its new sense cannot be explored in jurisprudential references; however, some traces of such a crime is seen in the criminal phenomena in early Islamic era such as Efk Plot, Zerār Mosque Plot and alike. Moreover, some other criminal titles are mentioned in jurisprudence such as rebellion, fighting, and conspiracy. The authors believe that according to jurisprudential views, systemacity and organizational identity of such crimes lead to the intensification of the penalty or the change in the cranial title. Moreover, the authors maintain that among the systematic crimes, corruption on the earth receive more severe penalties, as it is a criterion for designating a criminal act and it is necessary that the penalties for systematic crimes are prescribed based on this criterion.

*Key words:* Systematic crimes, Efk Plot, Zerār Mosque, rebellion, fighting, corruption on the earth.

چکیده‌های  
عربی و انگلیسی  
۲۰۷

# Investigating Unauthorized Unilateral Obligation: A Case Study of Unauthorized Divorce

Aliakbar Izadifard

Seyyed Mojtaba Hosseinnejad

## *Abstract*

Jurisprudents differ on the occurrence of unauthorized unilateral obligation such as unauthorized divorce. Some of them believe that occurrence of unilateral obligations such as divorce could not take place by the virtue of indications such as consensus on the prohibition of unilateral obligation and illegibility of obligations for suspension. However, another group of jurisprudents are of the view that merely unauthorized unilateral obligation in divorce and emancipation is allowed and the occurrence of unauthorized obligation could be allowed for other obligations. Besides, some other jurisprudents doubt in this regard and other ones maintain that the unauthorized obligations are allowed for all of the unilateral obligations including divorce. Using an analytical-referential method, the authors have criticized and investigated jurisprudents' indications to document and stated them. Other opposing statements and their documentations have been criticized as well. The authors of this paper have come to

جستارهای

فقهی و اصولی

سال سوم، شماره پیاپی نهم  
زمستان ۱۳۹۶

۲۰۸

this conclusion that since there are some exigencies for the occurrence of unauthorized unilateral obligation (the necessity of permitting the owner for the contract made without his permission), and lack of obstacles (consensus on the nullity of suspension in unilateral obligations), there is no prohibition for the occurrence of unauthorized unilateral obligation namely divorce.

*Key words:* unauthorized unilateral obligation, unauthorized divorce, consensus on the prohibition of unauthorized unilateral obligation, suspension of unilateral obligation, Aleppoian Sahihah.

## Formulating the Rule of "La qooda liman la yoqado minh"

Razzagh Adabi Firozjah

Muhammad Mohseni Dehkalani

Amanollah Alimoradi

### *Abstract*

In the issue of murdering an insane by a sound person, the jurists believe in nullifying retaliation and rule for the necessity for paying the blood ransom which is in contrast with the primary rule for murdering in jurisprudence. The reason for such a decree is reference to a hadith by Imam Baqir (A.S) - Aba Basir's Sahiheh - contrary to its prima facie which seems to be issued based on consensus. As the contents of this tradition are in contrast to the primary rules of Qisas (retaliation) entry, jurists maintain that such a hadith is merely applicable to its case (murdering an insane) and could not be applied to other instances of murdering. Contrary to the majority of jurists, the authors of this paper cite to this section of the tradition "la qooda liman la yoqado mimh" as the reason for the rule and believe that the contents of the tradition is not a minor issue and pertinent to its limited case, but it indicates a "general rule" and "major issue". Therefore, while a jurisprudential rule is formulated, the authors enumerate its pertinent documents and proofs to examine the documentation of the hadith and then they state the contents of the rule to narrow down its scopes and finally once a unified criterion is elucidated and by referring to "general reason", they study the cases could be investigated by this rule.

*Key words:* Murdering, retaliation, nullifying retaliation, jurisprudential rule of la qooda liman la yoqado mimh, Aba Basir's Sahiheh.

جستارهای

فقهی و اصولی

سال سوم، شماره پیاپی نهم  
زمستان ۱۳۹۶

۲۱۰

# A Jurisprudential-Legal Study of Creators and Waivers for Lien on Goods in Exchange Contracts

A'zam Amini

Muhammad Hassan Haeri

Hossein Naseri

## *Abstract*

Lien is a balky right in exchange contracts each of the parties has the right to seize the property after the contract is signed unless the other party fulfills his commitments. In such contracts, submission and receiving the goods matter. Using analytical-descriptive methods and collecting library data, the researchers have investigated the reasons for creation and waiving for lien in exchange contracts and have concluded that the conditions of creation and waiving in the following cases are met in jurisprudence: "existence of sound exchange contract between the parties", "existence of main and bilateral commitments" "occurrence of the good and price in the present time" "non-submission of the each of the two case of right", "submissiblility of on the parties of contract", and the most important of such a right is the existence of main and bilateral commitments. Among the conditions of waiver are the following: "the will of the rightful owner (waving feasible by two parties)", "submission of one the two cases by parties", "providing security and bill for the price and goods", "determining time periods for the price or good", "waiver of bilateral obligations and debts", and " waiver of the right in custom". Among the mentioned conditions "waiving by two parties" is the most significant condition of waiver in exchange contracts.

*Key words:* Lien, lien conditions, waiver conditions, exchange contracts, bilateral commitments.

# The Rule of "Azzro lizzare' wa lou kāna ghāsiba": The Nature and Scope

Hamidreza Mousavipour

Gholamreza Yazdani

## *Abstract*

Jurisprudential rules are of many uses for stating and eliciting branches in jurisprudence and law. Among such uses and applications, is the rule of "Azzro lizzare' wa lou kana ghasiba" which is the same as the ending section of article 33 of the civil law which states: if a person seeds his own seed in another's farmland, the crop belongs to the one who has seeded the seed not the owner of the farmland, although he has misappropriated the farmland. Using a descriptive-analytic method, the present paper has investigated the branches of this rule. Eventually, it is concluded that given this rule is confirmed with respect to the yielded crop from this seed and generalizing the crop from the main tree, the animals' offspring and farming right for the misappropriator is an exception from this rule and receives a separate and independent rule.

*Key words:* farming, farmer, misappropriator, farming right, the rule Azzro lizzare'.

جستارهای

فقهی و اصولی

سال سوم، شماره پیاپی نهم  
زمستان ۱۳۹۶

۲۱۲

## **A Reflection on the Scope of the Jurisprudential Rule of “Atta’zir fi kooli a’malil mooharam”**

Hossein Ja’fari

Mostafa Rajaeepur

Gholamhassan Delawar

### *Abstract*

The present paper investigates the jurisprudential rule of “Atta’zir fi kooli a’malil mooharam” as proposed by jurists. This rule is one of the most famous ones among Islamic jurists either the pioneer ones or the contemporary scholars and considered one of the extractive rules out of themes of reason that no jurist could have rejected this rule clearly. However, this rule suffers from some drawbacks in spite of being famous. It is about generalization of all sins and forbidden acts so that based on this rule, the religious judge is authorized to execute *ta’zir* (discretionary punishment) for those crimes which are deemed unlawful according to jurisprudence but are not entitled to *had* (legal punishment). The present research aims at criticizing the inference of judge to this rule in determining crimes which do not have any punishment in sharia and generally, the authors are to criticize bilateral crime determination (based on

shariah and law texts). Finally, the indications and proofs show that reliance on this rule is not acceptable due to lack of authentic documentation. Thus, this rule is considered unsubstantial unless the crime and sin are considered equal that such a hypothesis could not be a correct one as there is no correlation between sin and crime.

*Key words:* discretionary punishment, legal punishment, unlawful, crime.



## **An Analysis of Dichotomy Theory of Ransom Divorce and Khul' Divorce and the Consequences pertaining to it**

**Ahmad Mortazi**

**Hossein Haji Hosseini**

**Mahdi Safarkhani**

### *Abstract*

Some Imamiyeh jurists have proposed a type of divorce in comparison to Khul' divorce, known as Ransom divorce – divorce in return. Using a descriptive-analytic method and referring to library references, the present paper has investigated the nature and jurisprudential effects of such a kind of divorce compared to Khul' divorce in detail. Having investigated the agreeing and disagreeing arguments regarding ransom divorce, it leads to the generalizations of the primary arguments of the verse "ufu biloqood" (fulfill all contracts) and the principle of "liberate of contractually" and the jurisprudential rule of "almo'meno enda shorrotihim" (the believers fulfill their contracts and obligations); likewise, the validity of conditional unilateral obligation bears legal effects and the wife is owned by the husband in return of a paid ransom. In contrast to the Khul' divorce, in ransom divorce by nature, the reluctance of the wife to husband as

implied by Khūl' divorce does not matter and using the word Khul' in divorce decree is not necessary. Thus, ransom is not part of it and the wife cannot reclaim her ransom after divorcing from his husband but the husband can reconcile her and resume living with her before Eddeh Period is terminated. Thus, such a divorce is a kind of divorce on agreement because such a kind of divorce is a revocable one and agreement divorce, contrary to Khul' one, is categorized under revocable divorces. Therefore, jurisprudentially and legally, ransom divorce could be justified by satisfying the following conditions: independent indefinite marriage contract, conditioning a ransom in return while signing the contract, conditioning the issue divorce while signing contract, Ji'aleh (reward in return of an a job) in divorce, and exchange peace and gift in divorce.

*Key words:* divorce, ransom divorce, revocable divorce, indefinite marriage contract, Khul' divorce.